المقارن نعني قوله: "إن اللسان نظام من العلامات une langue est un système de signes[1]. وهو لا يناقش نظاميّة اللّغة ولكنّه يناقش أن تكون العلامات وحداته الصمّاء الّتي لا تقبل مزيدا من التحليل وذلك بالاعتماد على الحجج التالية:

- في اللّغة عدد لا حصر له من العلامات ولذلك فإن تمسّكنا بهذا القول ناقضنا مقتضيات بناء النظريات العلميّة وهو ما سمّاه مبدأ التجريبيّة وخاصّة مبدأي الشمول والبساطة.

- إن هذا القول يناقض التجربة الاختباريّة. حسب مصطلح الاختباريّة ألا ترى أنّه يمكنك تحليل أصغر العلامات اللّغوية (لنفترض تبسيطا للعرض أنّها الكلمات) إلى وحدات أصغر (هي المقادير grandeurs حسب مصطلح هيلمسليف) لا تحمل دلالة. فالمقطع والحرف والحركة في كلمة "بثينة" ليست لفظا دالا على علامة هي جزء من هذا اللفظ أو من هذا المبنى. ولا ينقض هذا أن بعض المقادير (grandeurs: وهو كل وظيف لم يكن هو بدوره وظيفة) يتغيّر حكمها حسب زاوية النظر الّتي تعتبرها بها وحسب المستوى اللغوي الّذي تنزلها ضمنه. فالنون الساكنة حرف في كلمة نظر. وهي وحدة دنيا دالة صرفية تدل على التنكير في كلمة: شجرتن. و"المقدار" grandeur [ق] مقطع في الفعل المضارع المجزوم: «لم يُلْقِ» وهي فعل أمر مع ضمير المخاطب المفرد من وقى في قولك [قِ] نفسك النّار".

- لذلك وجب التمييز في التحليل بين مستوين في العلامة هما مستوى الدال ومستوى المدلول وتحليل كلّ منهما على حدة.

- ووجب ثانيا الإقرار بوجود نوع ثان من المقادير (grandeurs) يفضي إليه التحليل بعد مستوى العلامة. وهو ما يسميه مستوى "الصور" Les figures -. ولنا أوضح مثال على الصور في "الصواتم" وفي الكتابة الألفبائيّة بصفة عامّة. ألا ترى أنّه يمكنك إرجاع ما لا يتناهى عدده من النصوص العربيّة على صعيد لفظها أو مبناها إلى توليفات مختلفة لعدد قليل من الثوابت هي ما تسميه حروف العربيّة وحركاتها (المقادير grandeurs). وبناء عليه فإنّ التعريف الملائم لبنية اللّغة هو ذاك

---

1 انظر ص 33 من C.L.G